قالَ الجَوْهَرِيّ : وقَوْلُ الشّعَراءِ : أَلِكْنِي إِلى فُلانٍ يُرِيدُونَ بِه كُنْ رَسُولِي وتَحَمّلْ رِسالتي إِليه وقد أَكْثَرُوا من هذا اللّفْظِ ثم أنْشَدَ قَوْلَ عَبدِ بني الحَسحاسِ وقَوْلَ أبي ذُؤَيْب ثم قالَ : وقِياسُه أَن يُقال : ألاكَهُ يُليكُه إِلاكَةً وقد حُكِي هذا عن أبي زَيْدٍ وهو وإِنْ كانَ من الأُلُوكِ في المعْنَى وهو الرّسالَة فليسَ منه في اللّفْظِ ؛ لأَنّ الأَلُوكَ فَعُولٌ والهَمزَةُ فاءُ الفِعْلِ إِلاّ أَن يَكُونَ مَقْلُوبًا أو على التّوَهّمِ وهذا نَصّ الصّحاحِ ومثلُه نصّ العُباب حَرفًا بحَرف .

قال ابنُ بَري : وأَلِكْني من آلَكَ : إِذا أَرْسَلَ وأصْلُه أألِكْني ثُمّ أُخّرَت الهَمْزَةُ بعد اللاّم فصارَ ألْئكني ثُم خُفّفَت الهمزةُ بأنْ نُقِلَت حَركَتُها على اللاّم وحُذِفَتْ كما فُعِلَ بمَلَكٍ وأَصلُه مَأْلَكٌ ثم مَلأَكٌ ثم مَلَكٌ قال : وحَقّ هذا أَنْ يكونَ في فَصْلِ لأكَ هكذا في نُسَخِ الكِتابِ والصّوابُ في أ ل ك كما هو نَصّ ابن بَرّي لا فصل لَوَك زادَ المُصَنّفُ وذِكرُه هُنا وَهَمٌ للجَوْهَرِيّ . قلتُ : وكذا الصّاغاني ثَم لم يكتَفِ المصَنّف بالتّوْهِيمِ حَتّى زادَ فقال : وكُل ما ذَكَرَه من القِياسِ تَخْبِيطٌ وهذا فيه تَشْنِيع شَدِيدٌ والمَسأَلةُ خِلافيّةٌ وناهِيكَ بأبي زَيْدٍ ومَنْ تَبِعَه مثل ابن عُصْفُورٍ وأبي حَيّانَ فإِنّهما قد ذَكَرا ما يُؤَيّدُ قِياسَ الجَوهَرِيّ وكذا الصاغاني فإِنّه ذَكَر هذا القِياسَ وسَلّمَه فالأَوْلَى تَركُ هذا التَخْبِيطِ الذي لا يَليقُ بالبَحْرِ المُحِيطِ وقد شَدّد شيخُنا عليه النّكِيرَ في ذلك واللّه تعالَى يسامِحُ الجَمِيعَ ويَتَغَمّدُهُم برَحْمَتِه الواسِعَةِ آمينَ .

ل ي ك .

اللّيكَةُ أَهمَلَه الجَوْهَرِيّ هُنا كالجَماعَةِ ولكِنّه ذكره في أ ي ك استِطْرادًا فقال : ومَنْ قَرَأَ لَيكَةَ فهي اسْمُ القَريَةِ ويُقال : هما مِثْل بَكّةَ ومَكّةَ هذا نَصّ الصّحاحِ هُناكَ أي قَريَة أَصْحابِ الحِجْرِ وبها قَرَأَ أَبو جَعْفَرٍ يَزِيدُ بنُ القَعْقاعِ ونافِعٌ وابنُ كَثِير وابنُ عامِرٍ في الشّعَراءِ وص كما نقله الصّاغاني في أ ي ك . وفي التّهْذِيبِ : وجاءَ في التّفْسِيرِ أَنّ اسمَ المَدِينَةِ كان لَيكَةَ واخْتَار أَبو عُبَيد هذه القراءة ! وجَعَلَ لَيكَةَ لا يَنْصَرِفُ وإِنْكارُ الزّمَخْشَرِيّ كَوْنَها اسْمَ القَريَةِ

غَيرُ جَيِّد . وقال الزَّجّاجُ : ويَجُوزُ وهو حَسَن جِدًّا أَصْحابُ لَيكَة بكسرِ التّاءِ من غيرِ أَلفٍ عَلَى أَنَّ الأَصلَ الأَيْكَةُ فألْقِيَتْ الهمزة فقِيلَ : أَليكَةِ ثم حُذِفَتْ الأَلِفُ فقيل : ليكَة وقد تَقَدَّم ذلِكَ .

فصل الميم مع الكاف .

م ت ك .

المَتْكُ بالفَتْحِ وبالضَّمِّ الأُولَى عن الأَزْهَرِيِّ وزادَ ابنُ سِيدَه الثّانِيَةَ وبضَمَّتَين أيضًا : أنْفُ الذّبابِ أو ذَكَرُه وهذه عن اللّيثِ وابنِ عَبّادٍ إِلاَّ أَنَّهما قالا : أَيْرُه .

وقال أَبو عُبَيدَةَ : المُتْكُ من كُلِّ شَيءٍ : طَرَفُ زبهِ .

والمُتْكُ من الإِنْسانِ : عِرقٌ أَسْفَلَ الكَمَرَةِ وقال أَبُو عَمْرو : عِرقٌ في غُرْمول الرَّجُلِ . وقالَ ثَعْلَبٌ : زَعَمُوا أَنّه مَخْرَجُ المَني أَو الجِلْدَة من الإِحْلِيلِ إِلى باطِنِ الحُوقِ أَو وَتَرتُه أَمامَ الإِحْلِيلِ نَقَلَه الأزْهَرِيُّ أَو هو العِرقُ في باطِنِ الذَّكَرِ عندَ أَسْفَلِ حُوقِه وهو آخِرُ ما يَبرَأُ من المَخْتُونِ . وفي التَّهْذِيبِ : هو الذي إِذا خُتنَ الصَّبِي لم يَكَدْ يَبرأُ سَرِيعًا كالمُتُكِّ كعَتُل وهذه عن كراع .

والمُتْكُ من المَرأَةِ بالفَتْحِ وبالضَّمِّ : البَظْرُ أَو عِرقُه وهو ما تُبقِيهِ الخاتِنَة نقلَه الجَوْهَرِيُّ .

والمُتْكُ بالضم وظاهِرُ سِياقِ المُصَنِّفِ يَقْتَضِي أَنّه بالفَتْحِ وهو خَطأٌ : الأتْرُجّ حكاه الأَخْفَش ونقَلَه الجوهَريّ وقال الفرّاءُ : الواحِدَةُ مُتْكَةٌ مثل بُسر وبسرَةٍ ويُكْسَرُ قال الشّاعِرُ : .

نَشْرَبُ الإِثْمَ بالكُؤوسِ جِهارا ... ونَرَى المُتْكَ بَينَنا مُستَعارَا